الأنباء
السبت 18 يونيو 2011

خليفة: كنت في أمسّ الحاجة إلى تغيير قوانين اللعبة

مرسيل خليفة

بعد ان وجّهت انتقادات كثيرة للفنان مرسيل خليفة على خلفية سهرة «مهرجان بيروت» وعدم تقديمه أغاني وموسيقى اعتاد عليه جمهوره قال خليفة في حديث لـ «السفير»: «كنا نحن الثلاثة اي انا ورامي وبشار في أمسّ الحاجة، وأكثر من اي وقت مضى الى تغيير قوانين اللعبة في الحياة الموسيقية عندنا، وإلى هز الغارقين في التوازنات والاعتبارات الفنية الجديدة، وإعادة النظر بالثوابت وألا نترك الأشياء على حالها الى الأبد، وان نعبر بأدوات فنية جديدة تتفق مع متطلبات تطور الانسان في عصرنا، حاولنا في هذه المؤلفات والعزف انتاج الصوت الموسيقي الذي يستطيع انتشال الانسان من حياته اليومية».

النائب البعثي قانصو: لن أعطي الحكومة الثقة!

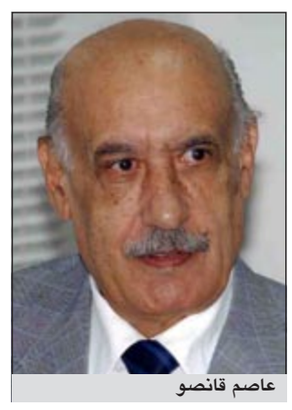
عاصم قانصو

رأى عضو كتلة «نواب حزب البعث» النائب عاصم قانصو انه كان يجب تمثيل حزب «البعث» في الحكومة كما تم تمثيل الحزب «السوري القومي الاجتماعي»، معلنا ان حزب «البعث» يؤيد الحكومة ويدعمها، ولكنه هو شخصيا لن يعطي الحكومة الثقة. قانصو وفي حديث لإذاعة «صوت لبنان، صوت الحرية والكرامة»، اعتبر ان القول ان الحكومة الجديدة هي حكومة سورية وحزب الله «كلام بلا طعمة» وخارج إطار الواقعية.

نائب «عوني» ادّعى على «الجمهورية» وطالب بإقفالها

ادعى النائب زياد أسود، وهو من كتلة العماد ميشال عون على جريدة «الجمهورية» التي نشرت مقالا تحت عنوان «زياد أسود.. المشوار الأسود من حضانة لحد.. إلى حضانة البرلمان». كما ادعى على كل من يظهره التحقيق من فاعل او متدخل او محرض او شريك مع الاحتفاظ بالحقوق كافة لجهة الادعاء عليهم وعلى ضوء مجريات التحقيق بجرم خبر كاذب وقدح وذم واثارة النعرات الطائفية وتعكير السلم الأهلي وتحريض على القتل. واتخذ المدعي صفة الادعاء الشخصي بحق المدعي عليهما طالبا توقيفهما وانزال أشد العقوبات بحقهما وهما المدير المسؤول في الجريدة خليل أبوانطون وكاتب المقال يوسف يزبك، كما طالب بإقفال مكاتب الجريدة وإلزام المدعي عليهم جميعا بالتعويضات والعطل والضرر.

● بيروت ـ محمد حرفوش

التعرض لصور ميقاتي في طرابلس

بيروت: تدخل الجيش اللبناني لفض تظاهرة تأييد للمعارضة السورية، في ساحة التل بطرابلس مساء الخميس ـ الجمعة، رافقها قطع طرق بإطارات المطاط المشتعلة في منطقة نهر أبوعلي. وتحدث مراسلون محليون عن إحراق بعض المتظاهرين لصور رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وتمزيق صور أخرى.

ميقاتي يرد على المعارضة بالاحتكام إلى الشعب

قيادي في «14 آذار» لـ «الأنباء»: المطلوب إسقاط حكومة «الأسد ـ نصرالله»

متظاهرون مناهضون للرئيس السوري بشار الأسد يحملون لافتات تضامنية مع درعا في طرابلس أمس (رويترز)

في رد مباشر على المعارضة، قال رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، ان المسألة مع المعارضة باتت مسألة «عنزة ولو طارت» مشيرا الى ان الاتهامات نفسها قبل التأليف وأثناءه داعيا الى «وقف التحريض».

وتوقع ميقاتي في مداخلة تلفزيونية ان تستعمل المعارضة كل أساليبها لمواجهة الحكومة تاركا الخيار للشعب اللبناني أن يحكم عليها.

وقال ان في هذه الحكومة وزراء مستقلين ووسيطين ورأيا حرا، وان الحكومة لم ترضخ إلا للشعب اللبناني، آسفا لنسب كل شيء للخارج، مشددا على انه لم يتلق أي اتصال سوري، وان الحكومة شكلها بنفسه، وذهب بها الى رئيس الجمهورية ولم يقل عنها الا الى أقرب المقربين اليه، ورأى ان تهنئة الرئيس الاسد للرئيس سليمان مسألة طبيعية بين رئيسي دولتين جارتين.

أين السمات السورية؟

وسأل ميقاتي: أين رأوا السمات السورية وغير السورية بالتأليف؟ وأضاف: أنا أحترم المعارضة وأحترم كل كلمة تقال، ولكن أقولها لكل لبناني، مهما فعلنا فهذه الاتهامات مستمرة.

وقال: نحن نسعى الى حيث مصلحة لبنان، ومصلحة لبنان ان يكون على علاقات ممتازة مع كل الدول، الشقيقة والصديقة، وان يحترم التزاماته الدولية مهما كانت، مصلحة لبنان ان يكون جزءا من هذا المجتمع الدولي والمجتمع العربي.

ميقاتي الذي دخل السراي الكبير يوم الخميس، وسط تحية صامتة من حرس رئاسة الحكومة، وعلى أساس أن تعزف الموسيقى للرئيس الجديد بعد نيل حكومة «كلنا للوطن كلنا للعمل» ثقة مجلس النواب، قال عن المحكمة الدولية ان حكومته لن تستبق القرار الاتهامي وستتخذ القرار المناسب بعد صدوره، مؤكدا التزام لبنان بالقرارات الدولية وبالسلم الأهلي على السواء.

أما عن موضوع سلاح حزب الله، فقد أبلغ ميقاتي المؤسسة اللبنانية للإرسال بأن السلاح غير الموجه للعدو الاسرائيلي والسلاح الموجود في المدن ينتقل من سلاح وطني مقاوم الى سلاح فئوي، ونحن ضد السلاح الفئوي، ومع السلاح المقاوم وعلينا إعادة توجيه هذا السلاح والطلب من حزب الله إعادة توجيه هذا السلاح فقط ضد العدو الاسرائيلي فقط، وان يسحبه من المدن.

وواضح ان المخاض الذي تعيشه المنطقة يحمل حكومة ميقاتي مسؤولية إعداد بيان وزاري محكم، لا يحتمل تأويلات أو تفسيرات أبعد مما يريده رئيس الحكومة، بحيث يتضمن النص على التمسك بالدستور ووثيقة الطائف وبعلاقات لبنان العربية والدولية، فضلا عن التحضير لقانون انتخابي جديد، مع الاخذ بالاعتبار الاوضاع الاقتصادية.

والراهن ان الرئيس ميقاتي باشر بإعداد مسودة البيان الوزاري ليعرضها على اللجنة الوزارية في اجتماعها الثاني الاسبوع المقبل وستكون مختصرة ومقتصرة على المسلمات الوطنية وعلى ما سبق ذكره في البيانات الوزارية السابقة.

حمادة يتذكر بتشكيلة الحكومة مرحلة رستم غزالة

ولكن قوى «14 آذار» غير المقتنعة بكل هذا الخطاب أجمعت على تشخيص الظروف التي أنتجت الحكومة الميقاتية وهي: «سلاح حزب الله والضوء الاخضر السوري».

وحسب قيادي في هذا الفريق، فإن المشكلة بهذا المعنى مزدوجة: مشكلة تغليب الأولوية الخارجية على الأولوية اللبنانية، ومشكلة سلاح وظيفته الرئيسية تغييب الدولة اللبنانية لحساب أجندات خارجية. وهذا ما يقود تلقائيا الى أن المواجهة لم تعد محصورة في إسقاط هيمنة سلاح حزب الله على الحياة السياسية اللبنانية، إنما تعدتها الى واجب تجديد المواجهة مع النظام السوري الذي لم يوفر مناسبة لإعادة وضع يده على لبنان واستخدام الساحة اللبنانية لغاياته ومآربه ومصالحه.

القيادي في 14 آذار يرى أن المعركة يجب أن تكون بالأولوية في هذه اللحظة السياسية مع النظام السوري الذي أثبتت التجربة منذ أكثر من أربعة عقود الى اليوم ان السيادة الوطنية ستبقى منتهكة والاستقلال غير ناجز والوحدة الوطنية مهددة في ظل هذا النظام، أما المواجهة مع حزب الله فيجب إعادة تسعيرها عبر الحملة التي أطلقت في مارس الماضي لإنهاء السلاح غير الشرعي.

ويضيف هذا القيادي ان المطلوب مواجهة حقيقية وليس معارضة حقيقية، لأن البلاد ليست في ظل أوضاع طبيعية مقسمة على قاعدة موالاة ومعارضة إنما 14 آذار كانت ومازالت في خضم مواجهة مفتوحة منذ العام 2005 مع المحور السوري ـ الايراني، هذه المواجهة التي لا تكاد تخبو حتى تستعر، وهكذا دواليك، ولعل المحظور في هذا السياق هو التعامل مع الحكومة بالمفرق اي عبر تمييز وزير عن آخر، او حصة هذا الرئيس عن ذاك الزعيم.. لأنه عند ذلك تفقد 14 آذار صدقيتها في المواجهة، خصوصا ان كل مكونات هذه الحكومة دون استثناء توافقوا على مواجهة 14 آذار وترجمة الرغبات السورية، وبالتالي التعامل مع الحكومة يجب ان يكون بالجملة اي انها حكومة الاسد نصرالله والمطلوب اسقاطها وليس اقل من ذلك.

في هذا الوقت توقع الوزير وائل أبوفاعور ان يعبر البيان الوزاري للحكومة عن خياراتها واتجاهاتها التصالحية في الداخل كما في الخارج مع حفظ الثوابت الوطنية.

النائب حمادة: كأننا عدنا إلى مرحلة غزالة

بالمقابل، وتعليقا على تصريحات الرئيس ميقاتي والوزير منصور بنفي الوصاية او بأن الحكومة جاءت بكلمة سر سورية، قال النائب مروان حمادة ان الحكم على الحكومة سيبنى على ثلاثة امور، تشكيلتها وطريقة تشكيلها، وثانيا بيانها الوزاري وثالثا اداؤها.

في الجزء الأول، اي في التشكيلة شعرنا وكأننا عدنا الى المراحل التي كان يأتي فيها العميد رستم غزالة باللوائح الوزارية من دمشق، وفجأة تتغير الحكومات وتتعدل، وهذا ما تأكدنا منه في التركيبة الجديدة والنفس الموجود وفي الطريقة التي ركبت فيها وكذلك في الهوية السياسية للأعضاء الاساسيين في الحكومة التي فيها الكثير من الابرياء كما فيها الكثير من الذئاب الذين سيدفعون بالأبرياء في مواقف ستنعكس على لبنان ومصالح اللبنانيين بأفدح الخسائر.

وعن البيان الوزاري والمحكمة، قال ربما سنطلع على نص مبهم يتحدث عن العدالة، وكأن العدالة بنظرهم هي تبرئة المجرمين ايا كانوا، وقبل ان نتوقف عند النص لنرى من سيقرأ النص ومن سيطبقه، ولذلك كان الترابط بين الامور الثلاثة التشكيلة والبيان والأداء.

● بيروت ـ عمر جبنجر ومحمد حرفوش

ميليس: الأسد هو من أمر بقتل الحريري للاشتباه في سعيه لإسقاط نظام سورية

أكد الرئيس الاسبق للجنة التحقيق الدولية ديتليف ميليس ان الرئيس السوري بشار الاسد هو من امر بقتل رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري، بعدما «اشتبه السوريون في ان الحريري سعى بالتعاون مع الفرنسيين والاميركيين الى اسقاط النظام في سورية والى نزع سلاح حزب الله»، وحدد ميليس الدافع الاساسي لاغتيال الحريري بقرار مجلس الامن 1559، «اذ ان هذا القرار كان موجها ضد سورية».

كلام ميليس اتى في مقابلة اجرتها معه الاذاعة الالمانية امس الاول، قال فيها ان افادات الشهود تؤكد له ان «هيكلية نظام الحكم في سورية لا تسمح بارتكاب هذه الجريمة الا من خلال توجيهات الاسد»، وتحدث ميليس، وهو المدعي العام السابق للعاصمة الالمانية برلين، عن اهمية شهادات النائب السابق للرئيس السوري عبدالحليم خدام في التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الحريري.

وافاد بان النظام في سورية يعتمد على الاثراء، اذ ان «كل المقربين من رأس الهرم يصبحون اغنياء» بحسب قوله، «لكن عندما يشعر هؤلاء بأن النظام يتعرض لخطر السقوط فقد ينقلبون عليه كما هي حال جميع الديكتاتوريات».

وفي ختام المقابلة، توقع ميليس ان «يسقط النظام في سورية في غضون عام او عامين»، لكنه قال انه «يجهل مدى قوة المعارضة السورية»، وذكر ميليس ان ما قاله هنري كيسينجر عن «عدم وجود حلول لمشاكل الشرق الاوسط من دون سورية»، «لا يعني شيئا، فسورية طالما كانت جزءا من ازمة الشرق الاوسط».

قتلى وجرحى في اشتباكات «طائفية» شمال لبنان

طرابلس ـ وكالات: ارتفع عدد ضحايا الاشتباكات المسلحة في مدينة طرابلس شمال لبنان بين منطقة باب التبانة ذات الغالبية السنية ومنطقة جبل محسن ذات الغالبية العلوية إلى 3 قتلى و8 جرحى، وأفادت مصادر أمنية لبنانية في طرابلس بأن من بين الضحايا قتيل من الجيش اللبناني وجرح جندي آخر.

ودارت الاشتباكات في محيط شارع سورية الفاصل بين المنطقتين الواقعتين في مدينة طرابلس ذات الغالبية السنية في شمال لبنان، وذلك عقب تظاهرة مناهضة للرئيس السوري بشار الأسد خرجت في شوارع المدينة بعد صلاة الجمعة.

وأسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل علي فارس وهو مسؤول امني في الحزب العربي الديموقراطي الذي يمثل العلويين، إضافة الى سقوط جريحين من الجيش اللبناني وخمسة جرحى مدنيين حالة احدهم خطرة وهو مسؤول ميداني في منطقة التبانة السنية، كما أفاد مصدر امني.

وألغى رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي مهرجانا كان مقررا امس الجمعة لاستقبال المهنئين بتشكيل الحكومة الجديدة، جراء هذه الأحداث، كما سجلت حركة نزوح للسكان من مناطق الاشتباكات.

ورغم انتشار الجيش اللبناني في المكان ظل التوتر مخيماً على المنطقة مع استمرار انتشار عناصر مسلحة من الطرفين واطلاق نار متفرق.

وفي سياق متصل، تابع الرئيس اللبناني ميشال سليمان الوضع في طرابلس مع وزيري الدفاع فايز غصن والداخلية مروان شربل وقائد الجيش العماد جان قهوجي من اجل العمل لاعادة الامور الى طبيعتها.

تحقيقاً للمواءمة بين النظام البرلماني والمشاركة الطوائفية في السلطة

رئيس المجلس الدستوري لنظام انتخابي يقلص دور العصبيات والمال

شدد رئيس المجلس الدستوري في لبنان القاضي عصام سليمان على «ضرورة اعتماد نظام انتخاب يقلص دور العصبيات والمال في الانتخابات ويحقق تمثيلا صحيحا وعادلا، ويحقق المواءمة بين النظام البرلماني والمشاركة الطوائفية في السلطة، ويسهل بالتالي أداء المؤسسات الدستورية، وعمل المجلس الدستوري عند الفصل في الطعون النيابية»، داعيا إلى «إناطة تفسير الدستور بالمجلس الدستوري عندما يقع خلاف حول تفسير نص دستوري».

وفي محاضرة ألقاها أمس في كلية الحقوق في جامعة الحكمة بعنوان «العدالة الدستورية وحكم القانون ـ مقاربة إصلاحية في ضوء التحولات العربية» قال القاضي سليمان «ينطوي مصطلح حكم القانون على إشكالية فالقانون ينبغي أن يضمن الحقوق والحريات، وألا تحول الى اداة لشرعنة الظلم والاستبداد، لذلك علينا أن نحدد أي قانون نريد لأي حكم»، مشيرا الى ان «الضمانة الدستورية للحقوق والحريات لا تجد تعبيرا عنها في القوانين إلا إذا جاءت هذه الأخيرة متطابقة مع الضمانات الدستورية، من هنا أهمية الرقابة على دستورية القوانين، التي هي أساس العدالة لأن المحاكم تصدر أحكامها استنادا للقوانين».

أضاف: «لقد بينت تجربة المجلس الدستوري اللبناني الأمور الآتية:

● «ان القوانين الموضوعية قبل بدء المجلس الدستوري مهامه في العام 1994 هي خارج الرقابة على دستورية القوانين، والمحاكم مضطرة الى اصدار أحكامها بناء عليها ولو كانت مخالفة للضمانة الدستورية للحقوق والحريات التي نص عليها الدستور، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي التزم به الدستور في مقدمته.

● ان حصر صلاحية مراجعة المجلس الدستوري بمن منحهم الدستور حق المراجعة، وحصر مهلة المراجعة بخمسة عشر يوما من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية، يعني انه إذا لم يتم الطعن بدستورية القانون ضمن المهلة المحددة، يعمل به وتطبقه المحاكم ولو كان مخالفا للدستور.

ان المجلس الدستوري عند النظر في الطعون النيابية عليه أن يأخذ ما نص عليه قانون الانتخاب بالاعتبار، حتى ولو كان مخالفا للدستور ولم يجر الطعن به أمامه ضمن مهلة الخمسة عشر يوما.

وقوانين الانتخابات تأتي غالبا نتيجة تسويات سياسية، ولا تضع ضوابط للعملية الانتخابية وبخاصة لجهة ضبط الانفاق على الحملة الانتخابية».

وتابع سليمان «بما ان العدالة الدستورية هي أساس العدالة نقترح في ضوء التجربة ما يلي:

● إناطة تفسير الدستور بالمجلس الدستوري عندما يقع خلاف حول تفسير نص دستوري، على أن تتم المراجعة بهذا الشأن من قبل كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو عشرة نواب.

● اعتبار قانون الانتخاب وقانون اللامركزية الادارية بمثابة قوانين عضوية، تخضع تلقائيا لرقابة المجلس الدستوري ودون طعن.

● اعطاء نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس صلاحية مراجعة المجلس الدستوري بشأن دستورية القوانين التي لها علاقة بالحقوق والحريات.

● اعطاء مجلس القضاء الأعلى ومكتب مجلس شورى الدولة صلاحية مراجعة المجلس الدستوري بشأن القوانين التي تنظم كلا منهما والقوانين التي لها علاقة بممارسة القضاء العدلي والقضاء الإداري مهامهما.

● البحث الجدي في امكانية اثارة المتداعين امام المحاكم عدم دستورية قانون يصدر الحكم بناء عليه على غرار ما اعتمد في فرنسا في العام 2008، وما اعتمد في مصر منذ أكثر من عشرين سنة، ورفع القضية الى المجلس الدستوري إذا رأت محكمة التمييز ومن ثم محكمة التمييز داع لذلك، على أن تحدد مهلة شهر لكل من محكمة البداية ومحكمة البداية والمجلس الدستوري لبت الأمر. أو اقلة اعطاء المحاكم صلاحية مراجعة المجلس الدستوري بشأن دستورية قانون تستند إليه في إصدار حكمها.

● وأخيرا اعتماد نظام انتخاب يقلص دور العصبيات والمال في الانتخابات، ويحقق تمثيلا صحيحا وعادلا، ويساعد على تحقيق المواءمة بين النظام البرلماني والمشاركة الطوائفية في السلطة، ويسهل بالتالي أداء المؤسسات الدستورية، وعمل المجلس الدستوري عند الفصل في الطعون النيابية».

● بيروت ـ يوسف دياب

أخبار وأسرار

● **موقف إيجابي**: في موقف ايجابي من العماد ميشال عون بعد الانقطاع الذي حصل بينهما منذ الانتخابات النيابية الأخيرة، أبدى النائب السابق إيلي سكاف ارتياحه الى «حصة» الكاثوليك في لبنان عامة «ولاسيما ما أصر عليه الصديق ميشال عون، لناحية إبقاء وزارة الاتصالات ضمن حصة الكاثوليك. فهذا الأمر ليس تفصيلا، وأثمن جدا قرار عون بتخصيص حقيبتين وازنتين من حصته للروم الكاثوليك».

ويرى سكاف فيما ناله عون من حصص وزارية أنه إنجاز كبير يستحق التقدير عليه. فلأول مرة يحقق المسيحيون وجودا فاعلا في حكومة، وينالون حقائب وزارية مهمة جدا، وهذا ليس تفصيلا صغيرا. وما حققه الجنرال عون من ثقل مسيحي في الحكومة يجب تطويره نحو علاقة أكثر متانة مع رئيس الجمهورية ليكونا معا قوة سياسية وشعبية تعيد للمسيحيين حضورهم في الدولة ومؤسساتها، تكون لبنة أساسية في إعادة تمتين الوحدة الوطنية وبناء الدولة الحديثة والديموقراطية والأكثر عدالة».

● **لبنان في بطن الأزمة**: يقول محلل سياسي قريب من تيار المستقبل ومن الرئيس السنيورة خصوصا: بعد تشكيل السوريين وحزب الله لحكومة ميقاتي هذه، فإن لبنان يكون قد وضع في بطن التأزم السوري، وصار ممكنا بالفعل إذا ازدادت الأمور سوءا هناك، أن تنعكس اضطرابا بالداخل اللبناني، وهذا فضلا عن الاستخدامات للبنان، والتي سيلجأ إليها النظام السوري حكما، في المال والاقتصاد، وفي حركة الأشخاص والسلع، ولبنان عضو غير دائم بمجلس الأمن، والقضية السورية معروضة على المجلس وسيكون لبنان مشلولا إزاءها، ثم هناك القرار الاتهامي في قضية استشهاد الرئيس الحريري، وكيف ستتجاوب حكومة الحزب وسورية معه، وهناك القوات الدولية في الجنوب، والتي لن تسر دولها الأوروبية بسيطرة الحزب وسورية على سياسات البلاد العسكرية والأمنية، وهناك إمكانيات التلاعب بأمن لبنان من الجنوب كلما تعاظمت أزمة النظام السوري أو إيران.

وإذا كانت الأمور على هذا النحو من التعقيد والتشابك، فلماذا أصر رجل المال والأعمال نجيب ميقاتي على الدخول إلى بطن الحوت، في هذا الوقت الخطير بالذات؟ هناك من يقول: الطموح وحب السلطة.

● **وجهة نظر أميركية**: نقلت «النهار» عن مسؤول أميركي قوله (في سلسلة مقالات يكتبها عن لقاءاته في وقت سابق من هذا العام في واشنطن): «تعاملنا مع نجيب ميقاتي عام 2005. إنه رجل أعمال ذكي وشاطر، لكن ما الذي أوقعه في ورطة تأليف حكومة؟ أتى ابن شقيقه الى واشنطن، وعقد اجتماعات مع عدد من المسؤولين وبحث في الموضوع الحكومي، ولكن الـ «بزنس مان» حاول المساومة، أي سياسة الاخذ والعطاء، بهذه الطريقة لا تمشي الحال. سمعت خطاب الرئيس المستقيلة حكومته سعد الحريري والذي ألقاه أخيرا وفيه شد عصب ومواجهة. كان يجب ان يلقيه قبل 17 أو 18 شهرا، الآن لم يعد ينفع، على كل لننتظر ونرى حشود 14 آذار في ذكرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري. إذا قدر عددها بمئات الآلاف حسنا، إذا قدر بأقل من ذلك يكون خسر، لم يشتغل سعد كما يجب، فريقه لم يكن كما يجب، كله أو معظمه من دون خبرة، أو على الاقل معظم الحلقة الضيقة حوله التي كانت معه يوم استقبله أوباما».

● **جنبلاط في قلب 8 آذار**: يشير أحد نواب 14 آذار الى أن استقبال الرئيس السوري بشار الاسد في هذه الظروف للنائب وليد جنبلاط ولقاء الأخير بالسيد حسن نصرالله وحصة جنبلاط في الحكومة، ذلك يؤكد ان جنبلاط في قلب 8 آذار. (جنبلاط سيزور تركيا وروسيا قريبا).

● **خبراء**: علم ان الرئيس نجيب ميقاتي سيستعين بخبراء لبنانيين يعملون في الخارج مشهود لهم بكفاءاتهم وذلك من أجل إدارة إدارات عامة مهمة في لبنان.